14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 13 يونيو 2010 م - العدد (14849) السنة الثانية و الأربعون

في افتتاح البرنامج التدريبي الدولي الأول في مجال الحفاظ على التراث المبني وإدارة المواقع التاريخية

الأرحبي: التراث المبني هو التعبير الأبرز عن الجهد الحضاري للإنسان اليمني

المفلحي: ضرورة وضع رؤية واضحة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري اليمني

صنعاء / بشير الحزمي :
تصوير / أبو معين:

أكد الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية أهمية الحفاظ على التراث المبني لما يعنيه من أهمية لجيلنا الحالي والأجيال القادمة على المستوى الإنساني بشكل عام وعلى مستوى اليمن بشكل خاص كونه التعبير الأبرز عن الجهد الحضاري للإنسان اليمني على مر العصور وهو بذلك أحد أهم ملامح الهوية الوطنية اليمنية إلى جانب كونه مورداً اقتصادياً مهماً لا يستهان به.

جانب من الحضور

الارحبي والمفلحي خلال افتتاح البرنامج

وقال -في افتتاح البرنامج التدريبي الدولي الأول في مجال الحفاظ على التراث المبني وإدارة المواقع التاريخية الذي تقيمه الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بمركز الدراسات والتدريب المعماري بصنعاء في الفترة من 12 يونيو إلى 17 يوليو 2010م - إن الحفاظ على هذا التراث الغني المهدد مسؤولية عالمية ووطنية جماعية وإن اطلعت بها بعض الجهات كمهمة وظيفية.

وأوضح أنه لا سبيل للحفاظ على جوانب هذا التراث بمعزل عن قضايا التنمية وتلبية الاحتياجات المتنوعة لباني وساكن ومالك هذا التراث والمستفيد منه وهو الإنسان وقبل ذلك مشاركته الفاعلة في أنشطة الحفاظ المختلفة والاستفادة من تلك الأنشطة.

وأشار إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية ينظر إلى التراث الثقافي بوصفه مجالاً حيوياً من مجالات التنمية ومكافحة الفقر وثروة وطنية لا تنضب، لافتاً إلى أن الصندوق قد سعى منذ تأسيسه للمساهمة في الجهود الوطنية من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي بقدر المستطاع، وأنه قد استثمر حتى الآن ما يقرب من خمسين مليون دولار على أكثر من (250) مشروعاً متفاوتة الأحجام والأغراض والمواقع تتوجه عموماً إلى إنقاذ وترميم أهم المعالم وأكثرها عرضة للتهديد بالإضافة إلى توثيقه الجوانب المختلفة للتراث الثقافي وتوسيع وتنمية القدرات الوطنية في مجال الحفاظ على التراث. وخصوصاً المدرج منها في قائمة التراث العالمي، بما في ذلك سعيه إلى استكشاف وإبراز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تولدها جوانب التراث المختلفة وجهود الحفاظ عليها.

وأكد ضرورة إيلاء أهمية كافية لاستخدام المعرفة والأساليب العلمية في مقاربة أعمال الحفاظ والترميم لأنه بدون ذلك تتسبب التدخلات في أضرار قد تفوق ما يسببه الإهمال وعوامل الزمن.

وعبر عن شكره للجهود المبذولة من الأجهزة الوطنية المسؤولة عن الحفاظ على التراث الثقافي ولجهد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وللحكومة الهولندية الصديقة لدعم هذا البرنامج التدريبي المهم.

من جانبه أكد الدكتور / محمد أبوبكر المفلحي وزير الثقافة أهمية البرنامج التدريبي الدولي المكثف للحفاظ على التراث المعماري الذي يستهدف بناء القدرات للعاملين في مجال الحفاظ على التراث في الجمهورية اليمنية ويساعد على خلق شبكة وطنية وإقليمية للخبراء تسمح بتبادل المعارف والخبرات الفنية والمعارف المتعلقة بالاتفاقات الدولية في مجال التراث العالمي.

وقال : إن المدن هي ذاكرة المجتمعات وإن ما نبنيه اليوم سيكون تراثاً للأجيال القادمة ومن الأهمية وضع رؤية واضحة لسياسات الحفاظ على التراث المعماري اليمني نظراً للوضع الحرج لكثير من المدن والمواقع ذات الطابع المعماري الفريد ومنها بعض المدن المسجلة في قائمة التراث العالمي آخذين بعين الاعتبار التجارب الرائدة للمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال بهدف تقديم الاستشارات فيما يخص القوانين والتشريعات المنظمة للتراث المعماري وبما يضمن الحفاظ على الهوية المعمارية اليمنية وإدراك المتطلبات المعاصرة في تخطيط وتطوير المخططات العمرانية للمدن ومتطلباتها المعاصرة.

وأوضح أن تطوير نوعية الحياة في المدن ذات الطابع المعماري التراثي في مجتمعنا يعتبر من التحديات الرئيسية التي سوف يسهم توفيرها في تشجيع الهجرة المعاكسة من المراكز الحضرية المكتظة إلى القرى والمدن التراثية مثلما حدث في مدينة صنعاء القديمة ومدينة شبام حضرموت التاريخية التي عادت إليها الحياة من جديد بعد التحسينات الملموسة والجهود التي تبذلها الدولة بمساعدة المنظمات الدولية العاملة في بلادنا من خلال توفير الخدمات الضرورية المناسبة والموائمة للطراز المعماري لتلك المدن وهو ما يحاول عمله اليوم في مدينة زبيد التاريخية.

وأشار إلى أن الاهتمام بتوظيف التراث المعماري في تطوير البنى والأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المحلية للمدن والمواقع التاريخية سوف يجعل لعملية الحفاظ معنى يدركه المواطن البسيط عندما ينعكس مباشرة على دخله وعلى أوضاعه الحياتية والمعيشية.

ولفت إلى أن برنامج الحفاظ على مواقع التراث المعماري لن يتحقق بشكله المرضي ما لم يتزامن مع إشراك المجتمعات المحلية وتأهيلها ورفع وعيها بأهمية الحفاظ على التراث المعماري والاستفادة منه في الأغراض السكنية والسياحية والاقتصادية.

وأكد أهمية الحفاظ على التراث المادي وغير المادي وما يشكله من مورد مستقبلي مهم لاقتصادنا الوطني.

من جهته قال الدكتور / عبدالله زيد عيسى رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية إن هذا البرنامج التدريبي الدولي المكثف يأتي في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للمحافظة على المدن التاريخية ويهدف إلى تعزيز القدرات في مجال الحفاظ على التراث المبني في اليمن وآلية التعامل معه وإدارته.

وأشار إلى أن التراث في اليمن عبارة عن تراث عمراني ومعماري وطبيعي مفتوح ويحتوي على قيم ثقافية وتاريخية وبيئية مميزة، وأن التعامل مع هذا الموروث والمحافظة عليه في وجود المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة يشكل تحدياً كبيراً ويتطلب تضافر جميع الجهود الرسمية والشعبية وإدراك أهمية هذا التراث وقيمته التاريخية باعتباره يمثل الهوية والمرجعية كموروث ثقافي وطني كما يعتبر موروثاً ثقافياً عالمياً.

ودعا الحكومة إلى تبني ودعم إصدار قانون المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية وتراثها الثقافي العمراني، وإنجاز المرحلة الثانية من مخطط الحفاظ الخاص بمدينة صنعاء القديمة والمحميات.

وكان البروفيسور / بيرند فون دروست المدير المؤسس لمركز التراث العالمي قد ألقى كلمة استعرض فيها مكونات البرنامج التدريبي الدولي المكثف والأهداف المرجوة منه. وقال : إن اليونسكو فخور للتعاون بينه وبين اليمن في مجال الحفاظ على المدن التاريخية.

وأوضح أن اليمن قد وقعت في عام 1980م معاهدة التراث الثقافي وأصبح لديها الآن أربعة مواقع تاريخية مسجلة في قائمة التراث العالمي وهي مدينة صنعاء القديمة وشبام حضرموت وزبيد وأرخبيل سقطرى، وأن هناك عشرة مواقع في قائمة الانتظار والتي تعبر عن مدى أهمية التراث الحضاري في اليمن ويمكن اعتبارها أصولاً في غاية الأهمية للتنمية المستقبلية في اليمن.

حضر حفل افتتاح البرنامج التدريبي الأخ بشير الكينعي مدير مركز الدراسات والتدريب المعماري.

في الاجتماع المشترك لوزارة الإعلام واللجنة الوطنية للمرأة لاستعراض تقرير النوع الاجتماعي

اللوزي : وزارة الإعلام مستعدة لاستيعاب خريجات الإعلام للعمل في المؤسسات الإعلامية

الوصول إلى مجتمع فاعل ومنتج يتطلب أن تأخذ المرأة حقوقها

صنعاء / سبأ:

قال وزير الإعلام حسن اللوزي إن الوزارة حاليا بصدد مناقشة الهياكل الإدارية في المؤسسات الإعلامية لإنشاء قطاعات وإدارات عامة وإدارات تخصصية صحفية جديدة تسهم في استيعاب المرأة وتمكينها وتفعيل دورها في العمل الإعلامي.

وأكد أن سياسات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية بالوزارة والمؤسسات الإعلامية تتضمن برامج وخططاً ومشاريع تكفل استيعاب المرأة في مختلف المجالات.

وفي الاجتماع المشترك لوزارة الإعلام واللجنة الوطنية للمرأة لاستعراض نتائج التقرير التحليلي لوزارة الإعلام من منظور النوع الاجتماعي أمس بصنعاء ... أكد الوزير اللوزي دعم وزارته للمرأة وتشجيعها للانخراط في الحقل الإعلامي والانتصار لحقوقها ودورها وفقا لتوجيهات الدولة والحكومة والبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

وزير الإعلام خلال الاجتماع المشترك لوزارة الإعلام واللجنة الوطنية للمرأة

وأكد وزير الإعلام إستعداد الوزارة لاستيعاب الفتيات المؤهلات وخريجات كلية الإعلام للعمل في المؤسسات الاعلامية وإشراكهن ضمن البرامج والخطط الإعلامية بما يكفل حضورهن بشكل فاعل في شتى مجالات الحياة .

وقال: لا يمكن أن نصل الى مجتمع فاعل ومنتج بدون ان تأخذ المرأة حقوقها ودورها الكامل في الشراكة مع أخيها الرجل وإتاحة الفرصة لها حتى تكون منافسا حقيقيا في مواقع المسؤولية وكل مجالات العمل والانتاج داخل الدولة ومؤسساتها والمنظمات المدنية وأيضا داخل البيت".

و أضاف :" إن انتاجية المجتمع تتوقف على دور المرأة الذي تقوم به كحق من حقوقها والتي تمارسه في شتى جوانب الحياة ومنها العمل في المجال الإعلامي وقد سبق وعملت الإعلاميات الرائدات بمناخ حر وصلاحيات كاملة".

و لفت وزير الإعلام الى أن هذا الاجتماع يأتي في إطار مناقشة القضايا الاستراتيجية للمرأة والخاصة بتحديد الفجوات وجوانب القصور والتوصيات التي يتعين الأخذ بها تحقيقا لما تضمنه قرار مجلس الوزراء بشأن الاجتماع السابع للمجلس الأعلى للمرأة والعمل على تضمين أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة ضمن الخطة الخمسية الرابعة وادماج النوع الاجتماعي في البرنامج الاستثماري وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ برامج ومشاريع استراتيجية وطنية للمرأة واستيعاب احتياجات النوع الاجتماعي المرفوع من اللجنة الوطنية للمرأة في الخطط وبرامج الوزارات والجهات وزيادة تخصيص درجات وظيفية للنساء وادماج حقوق النوع في السياسة الاعلامية والدورات البرامجية وفي كافة مضامين الرسالة الاعلامية في كل الوسائل.

و أقر الاجتماع إعادة النظر في محتوى التقرير التحليلي بصورة تستوعب ملاحظات المشاركين وتضمين كافة التوصيات المرتبطة بتحديد الأولويات والتدخلات العاجلة التي يتعين ان تشتمل عليها الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الاعلامي وادماج النوع الاجتماعي في كافة مكوناته وتحديد الموارد المالية المطلوبة لذلك.

وكانت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة رشيدة الهمداني استعرضت في كلمتها خطوات مشروع تدقيق النوع الاجتماعي بمؤسسات السلطة التنفيذية الذي تنفذه اللجنة منذ أكتوبر العام الماضي لمعرفة وتحديد فجوة النوع والعمل على توسيع حضور المرأة وتعزيز دورها بما يكفل المساهمة في عملية البناء والتنمية الشاملة .

وأكدت الهمداني على أهمية وضع برامج وخطط استثمارية تسهم في النهوض بواقع المرأة وتحسين مستواها الاقتصادي والمعيشي وتضمينها في إطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية .. لافتة الى أن مضامين النوع الاجتماعي ضمن الخطة الخمسية الثالثة، شابها قصور في جوانب التدريب والتأهيل و التوظيف وقاعدة البيانات.

واعتبرت الإجتماع مع قيادة وزارة الإعلام بداية ايجابية للدفع بالمرأة وتحسين واقعها وتعزيز دورها وحضورها بشكل فاعل في المجال الإعلامي ومواجهة الموروث الثقافي الخاطئ والعادات السلبية ضد المرأة .

بدوره أشار وكيل وزارة الإعلام لشؤون الإذاعة والتلفزيون أحمد الحماطي الى أن المرأة اليمنية حققت نجاحات ملموسة في العمل الإعلامي وكونت حضورا فاعلا في القنوات والإذاعات المحلية و المؤسسات الصحفية .

وبين الحماطي أن الوزارة عملت مؤخرا على استيعاب عدد من الفتيات للعمل في القنوات الفضائية اليمنية وتشجيع مواهب وقدرات المرأة للإبداع في المجال الإعلامي وخطط ومشاريع الوزارة .

وقال :«الباب مفتوح أمام الفتيات للالتحاق بوسائل الاعلام المختلفة ونشد على يد اللجنة الوطنية للمرأة لتوعية الفتيات والدفع بهن نحو التخصص والإبداع في المجالات المختلفة».

الى ذلك أكد الوكيل المساعد لوزارة الإعلام يونس هزاع أن المرأة تلعب دوراً كبيراً في صناعة الخارطة البرامجية في الوسائل الاعلامية ، قائلا : إن الإعلام يسهم بشكل فاعل في تنمية المرأة وتعزيز دورها وتغيير التوجهات الثقافية السلبية السائدة وتكريس دورها في عملية البناء والتنمية .

وأشار الى أن الأمية المجتمعية تمثل عائقا كبيرا أمام التحاق الفتيات بالوظائف والأعمال الإدارية والفنية والاعلامية وعلى اللجنة أن تأخذ في إعتبارها قضية تعليم الفتاة بدرجة أساسية لتمكين المرأة من النهوض بواقعها وتحسين مستواها المعيشي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

أثري الاجتماع بعدد من المداخلات لمدير عام التخطيط بالوزارة بجاش عبدالولي ومدير عام المرأة انتصار عمر ومدير عام الدراسات والبحوث عبدالله الغابري وعميد المعهد الإعلامي عبدالله ناصر، أشارت في مجملها الى مضمون التقرير التحليلي لوزارة الإعلام من منظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في المجال الإعلامي.

وتطرقت الى آليات عملية التوظيف بالوزارة وجوانب التدريب والتأهيل للكوادر الإعلامية والفنية والإدارية بالمؤسسات الاعلامية ودور المعهد في استيعاب قدر كبير من الفتيات للتأهيل في المجال الصحفي والاعلامي وإتاحة الفرصة لإشراك النوع الاجتماعي في الأنشطة الإعلامية وإيجاد ميزانيات ضمن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية .

فيما قدمت هدى عون وذكرى النقيب من اللجنة الوطنية للمرأة عرضا مختصرا وشرحا موجزا عن التقرير التحليلي لوزارة الإعلام من منظور النوع الاجتماعي من حيث الموارد البشرية ونسبة تواجد المرأة في مواقع صناعة القرار وتصنيف البيانات حسب النوع والآلية المتبعة بالنوع الاجتماعي والمشاريع الاستثمارية بالوزارة والمؤسسات الاعلامية .